

الصحراء الغربية وفلسطين وتجارب اللجوء المشتركة بينهما

بقلم: رندة فرح

Still Pictures/Julio Etchart

مخيم «بوليساريو ٢٧
فبراير»، الصحراء
الجزائرية.

من المغرب وموريتانيا تدعي الحق في أراضيها، وهي الدعاوى التي رفضتها محكمة العدل الدولية. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٥ أشارت محكمة العدل الدولية إلى أن السكان الصحراويين أعربوا عن رغبتهم في الاستقلال، وأن جبهة البوليساريو تعتبر الحزب السياسي الممثل لهم. وفي نفس اليوم قاد الملك الحسن الثاني ملك المغرب «مسيرة خضراء» عبر خلالها ٣٥٠ ألف مغربي تقريباً الحدود إلى الصحراء الغربية حاملين توليفة غربية من اللافتات والأعلام الأمريكية والمصاحف.

وفي عام ١٩٩١ أعطى مجلس الأمن تفويضاً لقوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للإشراف على استفتاء للتعرف على ما إذا كان الصحراويون يرغبون في الاستقلال أم الاندماج مع المغرب. وحاول المغرب عرقلة الاستفتاء كما هو مسجل باستفاضة في الوثائق المعنية، كما تم إجهاض آخر للمقترحات المغربية الخاصة بالحكم الذاتي في يوليو/تموز ٢٠٠٢، عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ١٤٢٩ «الذي يؤكد على جدوى خطة للتسوية»، ويعرب عن استعداده لدراسة أي نهج يمهد لتقرير المصير.

من تخلي العالم العربي عنهم ونسيانهم وجودهم أو انحيازهم لأعدائهم.

ويعتبر لاجئو الصحراء الغربية، الذين ترأسهم جبهة البوليساريو والجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية، مجتمعاً يتميز بالكفاءة وحسن التنظيم ووجود المؤسسات والعمليات الديمقراطية، وارتفاع مستوى المشاركة في صنع القرار. والقوانين والمؤسسات تضمن المساواة الاجتماعية، بما في ذلك حقوق المرأة، وتضمن التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية والحق في العمل وواجب العمل. ويعتبر مستوى التحول الديمقراطي الذي شاهده في المخيمات عموماً لا نظير له في أي مكان آخر في العالم العربي. فهل يمكن أن تكون تجربة المواطنين الصحراويين اللاجئين ودولتهم الصغيرة في المنفى منارة وسط اليأس القاتم الذي يبتلع العالم العربي؟

خلفية تاريخية

في عام ١٨٨٤ استعمرت أسبانيا الصحراء الغربية. وقبل انتهاء الحقبة الاستعمارية الأسبانية في فبراير/شباط ١٩٧٦ كانت كل

عندما كنت طالبة في عام ١٩٧٧ حضرت لقاء مع أحد ممثلي جبهة البوليساريو حيث خلاله الطلاب على يد العون لصراع آخر من أجل التحرير وتقرير المصير. وعلى الرغم من أن معظم الطلاب العرب في ذلك الوقت كانوا يناصرون القضية الصحراوية، إلا أن هناك أقلية كانت تنطلق من أفكار «الوحدة العربية» وتدين البوليساريو باعتبارها «حركة انفصالية». واليوم يعتمد النظام المغربي على شعارات مماثلة لإنكار حق الصحراويين في تقرير المصير، المنصوص عليه في الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام ١٩٧٥.

وبعد مرور ٢٥ عاماً، وبينما كنت في طريقي إلى تندوف الواقعة بالصحراء الجزائرية لزيارة أحد مخيمات اللاجئين الصحراويين، تساءلت لماذا لم أذهب في هذه الرحلة قبل ذلك، بوصفي باحثة في شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وبينما كنت أفكر في الإجابة، شعرت أن صمت الرمال يتجاوب مع الصمت المزعج في العالم العربي إزاء الصراعات الملحة في الصحراء الغربية وفلسطين. والحقيقة أن كل من قابلتهم في المخيمات الفلسطينية والصحراوية شكوا شكوى مريرة

الشعبية «للتسيان»، والتأكيد على العلاقة التي لا تنفصم بين المنفيين والأماكن الواقعة في مواطنهم الأصلية.

ومع مرور الوقت تحولت معظم الخيام في الولايات إلى بيوت مبنية بالطوب. وأصبحت الأكواخ المبنية بالطين اللبني تشتمل على قطع الأثاث الأساسية والبطاطين وأدوات المطبخ. وعلى الرغم من عدم وجود إمدادات عمومية للكهرباء في المخيمات، فإن بعض الأسر لديها أجهزة تليفزيون تعمل بالطاقة الشمسية لتكون وسيلتها للتعرف على ما يدور في العالم الخارجي. أما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فأجهزة التليفزيون موجودة في معظم البيوت، وتمثل إحدى وسائل الترفيه القليلة المتاحة، خصوصاً للأطفال.

ولا حاجة إلى القول بأن هناك اختلافات هامة بين الولايات الصحراوية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ليس أقلها أن المخيمات الفلسطينية موجودة في المراكز الحضرية أو تقع على مقربة منها، بينما تفصل صحراء شاسعة بين الولايات وبين المراكز الحضرية الجزائرية والمجتمع الجزائري. إلا أن الضروريات والآليات الاجتماعية والاقتصادية الكامنة في كلتا الحالتين ليست مختلفة بقدر ما تبدو لأول وهلة.

ففي كلا السياقين نجد أن مجتمع اللاجئين ليس متجانساً، ولم يحدث قط أن كان متجانساً في أي وقت من الأوقات. فالصحراويون ليسوا رَحلاً بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ بحلول الستينيات من القرن العشرين عمل قطاع كبير منهم في صناعة الفوسفات. وبالمثل نجد أن الاقتصاد الفلسطيني، على الرغم من اعتماده الأساسي على الزراعة، كان فيه عدد كبير من الفلاحين الذين كانوا قبل النكبة يدعمون مواردهم الزراعية بالأنشطة التجارية، بينما يعمل آخرون في المراكز الحضرية كعمال أجراء. وفي كلتا الحالتين نجد أن السنوات الأولى من العيش في المنفى أدت إلى تسوية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان النازحين، ثم أدت إلى ظهور أشكال جديدة من التمايز بينهم.

فلا شك في أن المعونات الإنسانية وإجراءات إدارتها تسهم في ظهور التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين اللاجئين. وهكذا فإن بعض الفلسطينيين أصحاب الأعمال التجارية تمكنوا من أن يجدوا لهم مكاناً في «سوق اللاجئين» عن طريق الوساطة بين بيوت اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فبدأت مجموعة من صغار التجار الجدد في شراء وبيع الحمص الغذائية، حيث كانت بعض الأسر تحتاج إلى المال بينما كان البعض الآخر منها بحاجة إلى المزيد من السكر أو الدقيق. ونجحت مجموعة صغيرة من أصحاب الأعمال التجارية في

العنف اللفظي أو البدني ضد المرأة مدان، والرجل الذي يفعل ذلك ينبذ المجتمع عادة. ونتيجة لذلك يندر وقوع مثل هذه الحوادث إلى حد أن قضية العنف ضد المرأة أو الأطفال في البيوت تكاد تكون غير قائمة.

إلا أن الصحراويين ليسوا «بدائيين» - كما يقول بعض المستشرقين - ولا «شيعيين». فقد رتبوا سبل معاشهم بحيث يتمكنون من التكيف مع البيئة الطبيعية والسياسية، والتعامل مع الاحتلال المغربي من خلال تعظيم ما لديهم من موارد محدودة. ويلاحظ أن عدد الصحراويين قليل، مثلما هي الحال في مواردهم المادية والمالية؛ ومن ثم يضطرون إلى الاعتماد بصورة شبه كاملة على المعونات الإنسانية والمستوى المرتفع من الكفاءة والتنظيم والآليات الديمقراطية لكي يتمكنوا من حوض معاركهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية.

الولايات والمخيمات

يشير الصحراويون إلى المخيمات باسم «الولايات»، وتنقسم هذه الولايات بدورها إلى «دوائر»، وتنقسم كل دائرة إلى عدة «أحياء». وتسمى الولايات والدوائر بأسماء المدن والمناطق الواقعة في الصحراء الغربية، مثل سمارة والعيون والداخلة وأوسرد. وبالمثل نجد أن معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تسمى أيضاً بأسماء القرى الأصلية أو المراكز الحضرية الرئيسية، مثل منطقة القدس والخليل، أو الأحداث والرموز المهمة في التاريخ السياسي لفلسطين. وفي كلتا الحالتين فإن أسماء المناطق الأصلية في الموطن الأصلي تطلق على أماكن في المنفى على سبيل المقاومة

ديمقراطية الصحراء: الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية ومواطنوها

أدى استيلاء المغرب على الصحراء الغربية إلى نزوح ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف لاجئ. ولا يزال الكثيرون من هؤلاء اللاجئين يذكرون النابالم الأمريكي والقنابل الفوسفورية التي أسقطها الجيش المغربي عليهم بصورة عشوائية في أثناء فرارهم عام ١٩٧٥. وقد تم إنشاء أربعة مخيمات للاجئين ومستوطنة غير رسمية فيما يشار إليه بالصحراء «غير القابلة للسكنى» قرب تندوف.

وقد نجحت الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية - التي تتخذ من المخيمات مركزاً لها في الوقت الحالي - في وضع مبادئ قائمة على الديمقراطية والمساواة ولها جذور ضاربة في أعماق ثقافة الرحل العرب المسلمين وتاريخهم. ويتميز إسلام الصحراويين بالتسامح والتفتح. ومن الأمثلة العديدة على قدرة الجمهورية الصحراوية على استلهاهم التقاليد المحلية أنها وضعت إطاراً مؤسسياً لحقوق المرأة، فالنساء في تقاليدهم يتمتعن بالاستقلال الكامل في تدبير شؤونهن اليومية داخل خيامهن وخارجها. وأي شكل من أشكال

لاجئ صحراوي،
مخيم الداخلة.



بأعبائه بنفسه» إلى الاستقلال.

ويمثل إطار أو سلو للسلام شكلاً من أشكال «الحكم الذاتي» للفلسطينيين أو «السلطة» الفلسطينية مع بقاء السيادة المطلقة في أيدي الإسرائيليين. وقد اتضحت نتائج هذا «الحكم الذاتي» للفلسطينيين، إذ تواصل إسرائيل ضم الأراضي الفلسطينية، بينما تضاعف حجم السكان المستوطنين منذ بدء عملية السلام. فكذا كان سيكون لخيار الحكم الذاتي المغربي-الأمريكي المقترح للصحراء الغربية نتائج مماثلة، في أنه كان سيضع الأمور الرئيسية مثل الدفاع والشؤون الخارجية والعملة تحت السيطرة المغربية.

المتنامية للأفراد وبين الإرادة السياسية الجماعية لمواجهة تكتيكات المماثلة والتجميد المغربية.

وجددير بالذكر أن القضية الفلسطينية تعطينا رؤية ثاقبة حول هذا التساؤل، وإن لم تقدم إجابة له. فبالنظر إلى الحركة الفلسطينية على مدى العقود الخمسة الماضية يتضح أن الإحساس بالانتماء الجماعي والتعبئة الجماعية يبدو في بعض الفترات قوياً ومؤثراً، وفي فترات أخرى يبدو خافتاً. ويرجع ذلك إلى أن إعادة إنتاج الهوية عملية سياسية دائمة التغيير تتضمن عوامل داخلية والإرادة الذاتية إلى جانب العوامل الخارجية. وقد كان للانتفاضة الحالية تأثير واضح على استنهاض الحس الجماعي بين فلسطينيي الشتات الذين لم ير معظمهم فلسطين على الإطلاق. وهكذا فإن من يأملون أن يضعف مرور السنين من عزم الصحراويين الجماعي، ما عليهم إلا أن ينظروا إلى القضية الفلسطينية ليروا أن الزمن والبعد المكاني لا يكفلان تلاشي الصراع.

الأمم المتحدة وتقرير المصير و«الحكم الذاتي»

يطلق اللاجئون الصحراويون على عام ١٩٧٥ اسم الغزو، وهو ما يعادل نكبة ١٩٤٨ عند الفلسطينيين. ومنذ هذه الأحداث الجسام في حياة الشعبين وقرارات الأمم المتحدة والقرارات الدولية العديدة يضرب بها عرض الحائط. وجددير بالذكر أن كلاً من اتفاق أو سلو والمقترح المغربي الخاص «بالحكم الذاتي» في الصحراء الغربية ينطويان على انتهاك مبادئ القانون الدولي.

إذ إن حق الفلسطينيين والصحراويين في تقرير المصير حق غير قابل للتفاوض تكفله مبادئ القانون الدولي. بل إنه مبدأ محوري في ميثاق الأمم المتحدة كما جاء في المادة (٢)، وكما أكدت عليه مجدداً كحق من حقوق الإنسان المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي عام ١٩٦٠، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي أكد على «تمتع جميع الشعوب بحق تقرير المصير».

أما المقولة الصهيونية الإسرائيلية التي تزعم أن فلسطين لم تكن دولة قومية قبل إنشاء إسرائيل، ومن ثم ليس لها حق تقرير المصير، فهي حجة باطلة. ففي عام ١٩١٩ اعترف عهد عصبة الأمم بالشعب الفلسطيني كأمة مستقلة توضع بصورة «مؤقتة» تحت الانتداب البريطاني، بحيث تكون بريطانيا وصية تقود هذا الشعب «غير القادر بعد على أن ينهض

تكوين رأس مال والتوسع في أنشطتها. وبدأت المحلات التجارية تظهر مع تحويل بعض الملاجئ بصورة جزئية أو كلية إلى محال صغيرة للبيع بالتجزئة، وأصبحت هناك اليوم أسواق كبيرة في معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وغني عن البيان أن هناك عوامل أخرى تسهم في إيجاد تمايز بين المخيمات الفلسطينية، مثل حجم الأسرة ووجود الأفراد ذوي المهارات القابلة للتسويق وأسواق العمل وتحويلات المقيمين بالخارج والعلاقات الاجتماعية والسياسية.

وعلى الرغم من أن عملية توزيع المعونات الإنسانية في المجتمع الصحراوي تتسم بالمساواة، فهناك بعض الأسر التي تتمتع بميزات اقتصادية. فبعض الأسر التي خدمت في ظل الإدارة الأسبانية الاستعمارية تحصل على معاش تقاعدي يجعلها في وضع اقتصادي واجتماعي أفضل من غيرها. وهناك آخرون لهم أقارب بالخارج يرسلون إليهم الغذاء أو المال. وثمة مجموعة قليلة من المحال في المخيمات تبيع البضائع المشتراة في الجزائر وموريتانيا وغيرها. ومن خلال الشبكات التجارية الاقتصادية غير الرسمية بدأت بذور الاقتصاد النقدي ومقومات السوق تظهر في الولايات، الأمر الذي يماثل ما حدث في المخيمات الفلسطينية.

التعبئة السياسية الجماعية والضرورات الاقتصادية والاجتماعية

بدأت الولايات تشهد مولد أجيال جديدة، وبدأت جهود الجمهورية الصحراوية للاستثمار في تعليم هذه الأجيال تؤتي ثمارها. فمئات الطلاب منهم يدرسون في الخارج ويعودن بشهادات في الطب والتربية والكيمياء والعلوم الاجتماعية، وبأفكار جديدة تسهم في الحياة الثقافية والسياسية للمجتمع. كما يظهر أيضاً تأثير اشتراك الأطفال في برنامج الإجازات الأسباني، الذي تستضيف في إطاره آلاف الأسر الأسبانية أطفالاً صحراويين في بيوتها لمدة شهرين في فصل الصيف كل عام. ويلاحظ أن التركيز على التعليم كهدف استراتيجي للصحراويين يتجاوب مع الاستراتيجية الفلسطينية لاسترجاع «الدار» و«الوطن» والتغلب على الفقر من خلال التعليم والتوعية السياسية.

ويعمل الخريجون الصحراويون في العديد من الولايات، وتبذل محاولات لوضع الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة. ولكن مع مرور الوقت، وخصوصاً مع تخفيض المعونات الدولية والجمود في الوضع السياسي، فقد يتزايد عدد الصحراويين الذين قد يضطرون إلى البحث عن فرص اجتماعية واقتصادية بديلة. ويكمن وراء هذه العمليات كلها التساؤل حول كيفية التوفيق بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية



الدولة والأمة والدولة القومية

تعرض الفلسطينيون للاجئون والمقيمون من المنفى، الذي يبلغ عددهم خمسة ملايين، للتهمة في مفاوضات أوسلو حيث تراجع الاهتمام بهم ليقصر على قضية «الوضع النهائي». ولذلك فإنهم يشعرون أن السلطة الفلسطينية خانتهم، لأن مرجعيتهم السياسية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية - السلطة الفلسطينية تمزقت بسبب أوسلو، عندما ترك اللاجئون في مهبط الريح. وترفض إسرائيل حتى النظر في حق العودة، وهو الموقف الذي دعمه عدم إشارة اتفاق أوسلو إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) الذي يدعو إلى حق العودة والتعويض ورد الأملاك، ويلاحظ أن تأكيد اتفاق أوسلو على بناء مؤسسات على غرار مؤسسات الدولة في الدولة الصغيرة الممنوحة للسلطة الفلسطينية (٢٢٪ من

إن الأسوار لا تصمد أمام نضال الشعوب من أجل الحرية

حدود فلسطين التاريخية) يتجاهل القضايا الأساسية التي تعد ذات أهمية جوهرية في سياق المحنة التي يعيشها الفلسطينيون.

فمن الذي يمكنه أن يمثل الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا وبقية العالم؟ إن المستوطنين والمستوطنات عقبية كبيرة أمام تلاحم الأراضي الفلسطينية. والانقسامات حول التمثيل السياسي لا بد أن تظهر بين السلطة الوطنية الفلسطينية والبلدان المضيفة، خصوصاً في الأردن وهي البلد الوحيد الذي يمنح اللاجئين حقوق المواطنة الكاملة، والذي يقيم فيه ٤٠٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لتسهيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين. أما العلاقة بين الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل والدولة الفلسطينية فقد تركت في أوسلو غير محددة المعالم.

وعلى غرار تصميم إسرائيل على اختلاق الحقائق الديموغرافية، فقد أغرت السلطات المغربية أكثر من ١٥٠ ألف مستوطن بالانتقال إلى الأراضي المحتلة حتى تغير من نتائج الاستفتاء الذي تأخر كثيراً عن مواعده. وكما حدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حصل المستوطنون على دعم ضخم، الأمر الذي وفر لهم مستويات من الدخل أعلى بكثير مما كان سيتوافر لهم لو بقوا في المغرب. وجدير بالذكر أن الجنود المغاربة الموجودين في الصحراء الغربية، والذين يبلغ عددهم ١٥٠ ألف جندي، يضطهدون كل من يعارض الاندماج مع المغرب أو يؤيد حق الصحراويين في الاستفتاء.

وجدير بالذكر أن المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب (١٢ أغسطس/آب ١٩٤٩) تنص صراحة على عدم شرعية المستوطنات: «لا يجوز للسلطة المحتلة تحريك أو نقل أي قطاعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها». والغرض من هذه المادة هو حماية السكان المدنيين بأي أرض محتلة، وعدم إجراء أي تعديلات دائمة في الأراضي إلا بعد تسوية الصراع. إلا أن إسرائيل والمغرب انتهكتا اتفاقية جنيف الرابعة من خلال إجراء تعديلات جذرية في الأراضي المحتلة بجلب مستوطنين جدد بغية تغيير التركيب الديموغرافي للأراضي التي تحتلها كل منهما واستغلال مواردها الطبيعية.

ومن الصعب في حالة الصحراويين والفلسطينيين التفكير في مسألة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم ومسألة تقرير المصير وكأنهما أمران منفصلان تماماً لا يقوم أحدهما إلا بانتفاء الآخر. بل يجب أن ينظر إلى هذين الأمرين على أنهما جزء من حل سياسي واسع يجمع بين المفهومين ويرتكز ارتكازاً راسخاً على مبادئ القانون الدولي.

«البرم» والأسوار والحدود

تنقسم الصحراء الغربية إلى قسمين يفصلهما «برم» مغربي طويل بامتداد ٩٠٠ ميل، وهو سور دفاعي يمتد من الركن الشمالي الشرقي للصحراء الغربية إلى جنوبها الغربي قرب الحدود الموريتانية. وقد تم بناؤه في أوائل الثمانينات من القرن العشرين، بناء على ما أشار به أرييل شارون على الملك الحسن الثاني. والبرم مبني بالتراب ومحصن بالجند والألغام المضادة للأفراد والدبابات ومزود بالخنادق وأجهزة كشف الحركة. ومن المقدر أن المغرب زرع حوله ما يتراوح بين مليون ومليونين لغم أرضي. واليوم يعمل شارون على بناء سور مماثل له سوف يتلصق بعض بقاع الأراضي الفلسطينية التي تدخل قانوناً ضمن الضفة الغربية، وسيكون هذا الجدار بدوره محصناً بالأسوار المكهربة والخنادق وأجهزة كشف الحركة.

وهكذا وعلى مدى ٢٧ عاماً عاش الصحراويون منفصلين عن أقاربهم وجيرانهم، بعضهم تحت الاحتلال المغربي والبعض الآخر منهم في الولايات الواقعة في الجزائر وموريتانيا وفي أماكن أخرى. والفلسطينيون يشبهونهم في ذلك أيضاً حيث أنهم لم يروا أقاربهم منذ عدة عقود. وقد التقيت في لبنان بأحد اللاجئين الذي اعتاد الذهاب إلى السور الحدودي الجنوبي لينظر من خلاله عسى أن يختلس نظرة إلى قريته الأصلية عبر الحدود. وعندما لا يصل ناظره

إليها فإنه يتطلع إلى نسمة هواء تهب عليه من أرض وطنه.

إن الأسوار التي يقيمها المحتلون ليست إلا دليلاً على ثقافة الخوف فهي تبني خصيصاً لأن المحتل يدرك أن السكان الشرعيين يعارضون احتلاله لأرضهم. والمسألة ليست إلا مسألة وقت حتى يجد السكان المحاصرون والسجناء طريقاً للتغلب على الحواجز. لذلك يجب على السلطات المحتلة أن تستقي العبرة من التاريخ، وأن تعي أن الأسوار لا تصمد أمام نضال الشعوب من أجل الحرية. فمتى يدركون التناقض والعبث الكامن في التفاوض على السلام في نفس الوقت الذي يشيدون فيه الأسوار؟

خاتمة

يجب على العالم العربي أن يهب لنصرة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وأن يتعلم من نجاح التجارب الديمقراطية وتجارب بناء المؤسسات المدنية التي مر بها هذا الشعب الصغير القادر على التكيف مع الظروف الصعبة. فلو استفحل الصراعان الصحراوي والفلسطيني لأصبحا خطراً يهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي. وقد أن الأوان لكسر صمت الرمال، ولا بد أن نسمع اليوم أصواتاً عربية عالية تدعو إلى تطبيق القانون الدولي في كل مكان، ووضع حد للإفلات من العقوبة التي تجرد بها سلطات الاحتلال الشعوب المحتلة من حقها في تقرير المصير والعودة.

رندة فرح، قسم الأنثروبولوجيا بجامعة ويسترن أونتاريو.

عنوان الموقع على الإنترنت:

www.ssc.uwo.ca/anthropology/farah

عنوان البريد الإلكتروني:

rfarah2@uwo.ca

أهذه المقالة مأخوذة من مشروع بحثي موسع كانت فيه الدكتورة نور الضحي شطي، من مركز دراسات اللاجئين، الباحثة الأساسية، وتشكر الكاتبة المضيفة الصحراوية وغيرهم ممن تبادلوا معها الرأي وحكوا عن تجاربهم التي ساعدتها على كتابة هذه المقالة.

أشمل مصدر على الإنترنت وأكثرها انتظاماً في تحديث المعلومات الخاصة بالصحراء الغربية هو موقع «جمعية استفتاء الصحراء الغربية»:

www.arsso.org/index.htm

وهناك روابط إلكترونية أخرى خاصة بالقضية الصحراوية على موقع «نشرة الهجرة القسرية» على العنوان الآتي:

www.fmreview.org/4DWSahara.htm

١ عنوان موقع الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية على الإنترنت: www.arsso.org/03-0.htm

٢ عنوان قوة حفظ السلام المفوضة من مجلس الأمن للإشراف على الاستفتاء: www.un.org/Depts

DPKO/Missions/minurso/body_minurso.htm